

حصيلة وزارة الثقافة والفنون لسنة 2020

تجسيدا لبرنامج عملها، بالاستناد إلى مخطط عمل الحكومة، اضطلعت وزارة الثقافة والفنون خلال سنة 2020 بتنفيذ عديد من المشاريع في شتى مجالات الثقافة والفنون والتراث والشروع في مسار إصلاح المنظومة الثقافية والعمل على تهيئة البعد الاقتصادي للثقافة في إطار منظور التنمية المستدامة.

وإن كانت الظروف الصحية الاستثنائية والصعبة التي مرتّ بها البلاد وباقي الدول قد أفضت بثقلها على القطاع وحالت دون تحقيق بعض الأهداف المسطرة، إلا أن ذلك لم يكن مانعا للإبقاء على الفعل الثقافي لاسيما من خلال استغلال المنصات الرقمية لتوزيع المنتج الثقافي وفق إمكانيات الوزارة ومؤسساتها والتي توفرها تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

يبقى العائق الكبير الذي واجه القطاع هو تأثر الفاعلين الثقافيين سواء فنانيين أو منتجين أو مؤسسات عمومية وخاصة بالإجراءات الاستثنائية الضرورية المتخذة لمواجهة تفشي الوباء، مما تطلب اتخاذ مبادرات عاجلة لمرافقتهم لمواكبة هذه الأوضاع.

في هذا الظرف الاستثنائي، عمدت وزارة الثقافة والفنون على منح مساعدات اجتماعية مباشرة لأكثر من 3.500 فنانا بغلاف مالي إجمالي قدره 176.364.000 دج بحساب النفقات الاجتماعية الموجهة للمؤلفين التي يشرف على تسييره الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بالإضافة إلى استغلال كل الإمكانيات المتوفرة التي يسمح بها القانون لدعم الفنانين على غرار الدعم بحساب صب معاشات التقاعد لصالح المؤلفين المتقاعدين المنتسبين للديوان وذويهم ولمرافقتهم بغرض العلاج.

وفي نفس السياق المرتبط بتلك الأوضاع، عمدت وزارة الثقافة والفنون، من خلال مصالحتها المركزية وغير المركزية والمؤسسات التابعة لوصايتها وبمشاركة الجمعيات الثقافية، إلى تسجيل أعمال فنية وأدبية وفكرية وبتها عبر المنصات الافتراضية لاسيما خلال فترات الحجر الصحي لتقليل معاناة المواطنين. وإن كانت هذه العملية الممتدة منذ غلق فضاءات الإنتاج والتوزيع الثقافيين قد سمحت للفنانين من تحصيل مداخيل مقابل تسجيل أعمالهم، فإنها لقت إقبالا كبيرا لدى المواطنين ومكنت من صقل المواهب الإبداعية والطاقات الكامنة في الأوساط الاجتماعية.

إن الظرف الخاص الذي أملتة الجائحة، كان مناسبة أيضا لترقية مبادرات تضامنية بالتنسيق مع عدة قطاعات على غرار قطاع السياحة والصناعات التقليدية وقطاع الصحة العمومية ومع الكشافة الإسلامية الجزائرية بمنح ما يفوق عن 5.000 كتاب للأشخاص المعنيين بالحجر الصحي في الفنادق ولصالح الأسلاك الطبية في عدد من الولايات.

وإن كان هذا الطرف قد حال دون تمكين التواصل الميداني مع المشرفين على المصالح المكلفة بالثقافة في الولايات والمؤسسات التابعة للوصاية، إلا أن استغلال تقنية التحاضر المرئي قد سمحت بربط التواصل الدائم ومكّن من الاطلاع على الأعمال المنجزة والمبادرات المتخذة وتقييمها ولإسداء التوجيهات الضرورية لتجسيد البرامج المسطرة. كما أن الزيارات الميدانية للسيدة وزيرة الثقافة والفنون إلى عدد من ولايات الوطن كانت مناسبة للوقوف على وضعية القطاع وإعطاء التوجيهات والتعليمات الضرورية للتكفل الأمثل بالمطالب المشروعة للمواطنين والفاعلين في الحقل الثقافي وبغرض تحسين أداء المصالح والمؤسسات التابعة للقطاع ولاتخاذ مبادرات لاسيما لصالح السكان في المناطق النائية وإشراكهم في مشاريع تنمية لاسيما في الحظائر الثقافية.

كما سمحت تقنية التحاضر المرئي من المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية سواء مع منظمة اليونسكو أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، وتنظيم ندوات فكرية وورش عمل حول مختلف القضايا التي تخص اهتمامات القطاع.

لقد سمح العمل بالتقنيات الحديثة التي توفرها تكنولوجيات الإعلام والاتصال بإدراك أهمية هذه الوسائل في ترقية العمل الثقافي وتحسين أداء الإدارة، وهو ما جعل وزارة الثقافة والفنون تستثمر في الرقمنة لخلق منصات إلكترونية في التراث الثقافي المادي وغير المادي، وفي المنصات الافتراضية لتوزيع الأعمال الفنية وتوظيف هذه القدرات لتحسين التواصل المباشر مع الفاعلين ومع المهتمين بالشأن الثقافي.

وتكتسي اتفاقية الإطار التي أمضتها وزارة الثقافة والفنون والوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة أهمية خاصة لتطوير تطبيقات وبرمجيات عملية تسمح بتنميين القدرات الوطنية في الثقافة والفنون والتراث ولوضع اللبنة الأساسية لتسويق المنتج الثقافي.

1/ في سياق إصلاح المنظومة القانونية والهيكلية للقطاع، تم فتح ورش عمل في شتى مجالات الثقافة والفنون والتراث بمشاركة الفاعلين والمتقنين والخبراء أفضت إلى توصيات واقتراحات يسري العمل على إدراجها في مختلف المشاريع المنجزة أو السارية.

وعلى ضوء هذه الاستشارات وبعد تقييم لآليات العمل والمنظومة القانونية والمؤسسية للقطاع، تمت مراجعة قانون حماية التراث الثقافي والذي سيعرض لاحقا على البرلمان بغرفتيه، والشروع في مراجعة الأمر المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لمواكبة الاتفاقيات الدولية التي لها صلة بهذا المجال الحيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني وللمبدعين بالإضافة إلى فتح ورشة عمل بغرض تعديل قانون السينما لعرضه لاحقا على الحكومة.

وبالموازاة مع العمل التشريعي، تم الشروع في مسار إعادة تنظيم المؤسسات التابعة للقطاع حيث تمت مراجعة القانون الأساسي للمجلس الوطني للفنون والآداب والمدرسة الوطنية

للممتلكات الثقافية واستكمال النصوص التنظيمية لقانون سوق الكتاب، وإصدار قرار يسمح للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة لقطاع الثقافة والفنون من تحصيل موارد إضافية من خلال تنويع نشاطاتها على غرار قصور ودور الثقافة ومكتبات المطالعة العمومية والمؤسسات العمومية في مجال السينما.

كما تمت المبادرة بمشاريع مراسيم تنفيذية هي معروضة الآن على الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، تركز نموذجاً جديداً يتعلق بمسرح المدينة كفضاء ثقافي جوارى مفتوح لصالح المبادرات الخاصة إلى جانب النصوص التنفيذية لقانون الكتاب وقانون السينما والأمر المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتعيين مختلف المراسيم والقرارات التي تحدد شروط ممارسة نشاط المتعامل في العروض الثقافية ومنح البطاقة المهنية للسينما وتنظيم وسير اللجان المختلفة المكلفة بمنح الدعم العمومي.

وفي سياق متصل بالتنظيم الهيكلي والمؤسساتي، تم فتح ورشات عديدة بغرض تعديل المراسيم المتعلقة بتنظيم الإدارة المركزية وعديد من المؤسسات التابعة للقطاع، على غرار المؤسسات العمومية لقطاع السينما والمركز الوطني للكتاب والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والمركز الجزائري للإشعاع الثقافي والمركز الجزائري للبناء بالطين...

2/ بالنظر إلى أهمية موضوع حماية الفنانين، بادرت وزارة الثقافة والفنون بمشروع مرسوم تنفيذي يحدد النظام النوعي لعلاقات عمل الفنانين والمسرحيين ويخضع أداءهم إلى عقود عمل تضمن حقوقهم المادية والمعنوية وتجعلهم في مأمن عن الاستغلال غير العادل لخدماتهم.

ويشمل هذا الإطار التنظيمي الفنانين والمسرحيين والتقنيين الذين يشاركون في إنجاز الأعمال الفنية.

كما أن إعادة تنظيم صلاحيات المجلس الوطني للفنون والآداب سيسمح من تجاوز إشكالية بطاقة الفنان بإخضاعها إلى ضوابط محكمة على غرار بطاقة مهني السينما التي تم هي أيضاً وضع آليات بغرض منحها لمستحقيها. ولقد تمّ بهذا الخصوص تحسيس وتشجيع المهنيين في مجال الثقافة والفنون على تنظيم أنفسهم في جمعيات مهنية بغرض إرساء جسور التواصل لفائدة الفنانين والعاملين في المجالات الثقافية من منطلق الحرص الذي تكنه الحكومة لترقية أدوار المجتمع المدني.

وسعيًا منها بغرض مواكبة الفنانين والمبدعين، تعمل الوزارة على تأسيس وتنظيم سوق الفن من خلال مبادرات متنوعة على غرار التحضير لإطلاق منصات إلكترونية تسمح لهم بالبيع الإلكتروني للوحات التشكيلية وبيع الكتب والتحضير لتنظيم منتدى اقتصادي بالتعاون مع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لتحفيز الاستثمار في الصناعات والخدمات الثقافية من قبل القطاع الخاص ترميناً للمبادرات التي قام بها بعض المستثمرين في مجالات المسرح والسينما.

إن تفعيل دور الثقافة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والذي يقتضي التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية من خلال توظيف مشترك للقدرات والإمكانات المتاحة قد تجلى من خلال الشروع في وضع أطر التعاون الثنائي.

3/ ترقية التنسيق والتعاون بين قطاع الثقافة والفنون والقطاعات الأخرى: كان ذلك من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية أو التحضير لإمضاء مثل هذه الاتفاقيات لاسيما مع الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة كما تم ذكره أعلاه، ومع القطاعات التالية:

- وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتطوير الذائقة الفنية في الوسط المدرسي والتعليمي،
- الوكالة الفضائية الجزائرية بغرض المرافقة في إنجاز الخريطة الأثرية وجرد المواقع الأثرية وضبط حدودها،
- الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، بغرض خلق شبكة توزيع الكتب والمجلات المتخصصة في الثقافة والفنون عبر التراب الوطني.
- المحافظة السامية للأمازيغية، بغرض ترقية التنوع الثقافي وتحفيز الإبداع باللغة الأمازيغية.

ومن المقرر أن يتم إمضاء اتفاقيات أخرى في القريب العاجل مع:

- وزارة التربية الوطنية،
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
- وزارة المجاهدين وذوي الحقوق،
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي،
- الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة.

كما يكتسي التعاون الذي تم إرسائه مع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أهمية بالغة بالنظر إلى الدراسات التحليلية والاستشراعية التي ستسمح بوضع التصورات والاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل في المجال الثقافي.

وسيتعزز هذا التنسيق لاحقا أيضا مع المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية ومع الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ومع الهيئات والمؤسسات الأخرى.

4/ في المحور المتعلق بالتراث الثقافي، وبالموازاة مع المبادرات المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالجوانب القانونية والهيكلية، حظي موضوع التراث الثقافي بالدراسة في اجتماع الحكومة والذي على ضوءه تم تحديد خطة عمل للتكفل بمختلف جوانبه حسب الأولويات المقترحة.

وفي هذا السياق، تم خلال سنة 2020 إنجاز العمليات التالية:

- على ضوء المعايينات الميدانية ودراسة التقارير والملفات ذات صلة بالموضوع، تم فتح ورشات للبحث الأثري في المواقع التي شهدت اكتشافات فجائية وعددها 23 اكتشافا وإعادة بعث الحفريات المسجلة المتوقفة في عديد من المناطق من التراب الوطني ومنح 26 رخصة للبحث الأثري واتخاذ تدابير استعجالية لحماية الممتلكات الثقافية التي تم اكتشافها أو استرجاعها بالتنسيق مع الجماعات المحلية وأسلاك الأمن.

- إطلاق أو استئناف عددا من الدراسات أو إنجاز أشغال الترميم للمعالم التاريخية التي تم تسجيل عمليات بخصوصها في مدونة التجهيز القطاعية بالإضافة إلى المعالم الهامة والتي تكتسي طابع الأولوية على غرار مقر زاوية التيجانية ببوسمغون، ومنارة دلس وفيلا سيزيني ومسجد آيت إبراهيم وعدة مواقع أخرى بولاية تبسة وعين الدفلى وتمنراست وكذا معالم هامة بولاية وهران التي تدخل ضمن المسار الثقافي – السياحي تحسبا لألعاب البحر الأبيض المتوسط، وإنشاء القطاع المحفوظ لمدينة ميله العتيقة...

- الشروع في الاستغلال الاقتصادي للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية على غرار التجربة النموذجية في قلعة الجزائر من خلال فتح بعض أجزائها لتنظيم معارض للحرفيين وللحركة السياحية والعمل والشروع في إعداد مسارات سياحية مثل "مسار القديس أغسطين بعنابة" و"مسار سيرفانتيس" بالجزائر العاصمة والمسار السياحي لقصبة الجزائر ومسار معالم مدينتي وهران وتلمسان.

- متابعة مشروع ترميم وحفظ قصبة الجزائر الذي تم بخصوصه عقد مجلس وزاري مشترك وإعداد تقرير بذلك على لجنة التراث العالمي،

- متابعة تنفيذ توصيات منظمة اليونسكو بخصوص الموقع الأثري لتييازة والتنسيق مع نفس المنظمة بخصوص المعالم الأخرى المسجلة على قائمة التراث العالمي.

- مواصلة الجرد وإنجاز الخريطة الأثرية للجزائر من قبل باحثين وخبراء جزائريين بالتنسيق مع الوكالة الفضائية الجزائرية وجرده،

- تسجيل خمسة مواقع أثرية ومعالم تاريخية في ولايات وهران على قائمة الجرد الإضافي والشروع في إعداد مشروع إنشاء القطاع المحفوظ لبحاية وتصنيف أربعة قصور بالجنوب.

- الشروع في إعادة تنظيم تخزين الممتلكات الثقافية المنقولة في المتاحف العمومية وجردها وجردها الممتلكات الثقافية المودعة لدى الهيئات والمؤسسات العمومية،

وفي سياق متصل بحماية التراث الثقافي المادي لاسيما بخصوص محاربة أشكال المساس بالتراث الثقافي والاتجار غير المشروع للممتلكات الثقافية، تم متابعة 7 أشخاص و27 بسبب بالاتجار غير المشروع للممتلكات الثقافية مما سمح باسترجاع 6.208 ممتلكا.

وحظي التراث الثقافي غير المادي، من جهته، بأهمية بالغة من خلال تنظيم فعاليات لإحياء وتثمين الموروث الثقافي الذي تزخر به مختلف ربوع الوطن في مختلف المناسبات كالاحتفاء براس السنة الأمازيغية أو بمناسبة المولد النبوي الشريف والذي تم إحيائه تحت شعار "مشكاة الأنوار في سيرة سيد الأخيار" والاحتفاء بشهر رمضان بفعاليات تحت شعار "معارج الأرواح ومقامات الأفراح في رحاب رمضان" وفعاليات دامت لمدة فاقت شهرا كاملا حول اللباس التقليدي الجزائري في كل الولايات تحت شعار "لباسي... ثقافتي".

وبمناسبة الإعلان عن تسجيل العنصر المتعلق بالمعارف والمهارات والممارسات المرتبطة بإنتاج واستهلاك طبق الكسكسي على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي، تمّ تنظيم فعاليات عبر مختلف ربوع الوطن لتثمين هذا التراث والترويج لأصالته ونشأته في الجزائر.

5 / بالنسبة للإنتاج والتوزيع الثقافيين، رافقت وزارة الثقافة والفنون المنتجين الثقافييين والجمعيات الثقافية خلال السنة بمنح إعانات قدرها 154 مليون دينار جزائري. ففي المجال السينمائي تم دعم إنتاج 15 فيلما سينمائيا طويلا وفيلمان (2) قصيرين و3 أفلام وثائقية. كما دعمت الوزارة 75 عمل مسرحي وعملين موسيقيين (2) و07 أعمال في الفنون الجميلة.

وحظي المبدعون الشباب بالتشجيع والمرافقة لاسيما من خلال تتويج 24 مبدعا بجائزة رئيس الجمهورية للمبدعين الشباب "علي معاشي".

وإن كانت الظروف الصحية الاستثنائية التي ميزت سنة 2020 لم تسمح بتنظيم الفعاليات الثقافية في المؤسسات وفي الولايات إلا أن ذلك لم يمنع من توزيع الأعمال المنجزة وتنظيم 120 فعالية وبعض المهرجانات الثقافية المرسمة من خلال المنصات التفاعلية والدعائم الإلكترونية.

وفي سياق تشجيع العمل الثقافي الجوّاري، دعمت الوزارة 64 جمعية ثقافية خلال السنة بمبلغ إجمالي قدره 46 مليون دج.

6/ أما في مجال الكتاب، أولت وزارة الثقافة والفنون أهمية خاصة لعصرنة تسيير مكاتبات المطالعة العمومية من خلال الشروع في برنامج الرقمنة وبذل المساعي بغرض رفع التجميد على الإنشاء القانوني لـ 51 مكتبة منجزة أو بغرض الإنجاز باعتبارها مرافق ثقافية جوارية تستجيب لحاجيات المواطنين لاسيما شريحة الشباب.

وفي سياق دعم المشاريع الإبداعية للمؤلفين، منحت الوزارة ومن خلال اللجنة المكلفة بمنح الإعانات دعما لنشر 75 مشروعا مصنفًا، كما أنهت مصالحها من مراجعة شروط وكيفيات التمويل والدعم من خلال آلية توزيع الإتاوة عن أجهزة الاستنساخ الخطي بغرض تنظيم إقامات الكتابة ودعم المؤلفين والكتب القيمة وترقية الكتاب الجزائري ودعم مكاتبات بيع الكتب من خلال المساعدة على تأسيس مخزون الانطلاق ودعم الكتب بطينة البيع.

وتتمينا لدور الإعلام الثقافي، تم إصدار ثلاث مجلات متخصصة، وهي مجلة "انزياحات" في الأدب، ومجلة "الجدار" في التراث الثقافي، ومجلة "فنون" للتعريف بالفنانين والمبدعين المتألقين.

كما نظمت الوزارة ملتقى وطني للمفكر مالك بن نبي تحت عنوان "الاستماع لشاهد العصر" وشرعت في تحويل بيته في مسقط رأسه إلى متحف موضوعاتي.

17 في مجال التعاون والإشعاع الثقافيين، تعززت العلاقات الثنائية بإمضاء اتفاقية لترميم التراث بين المدرسة الوطنية لحفظ وترميم الممتلكات الثقافية وجامعة مختصة في جمهورية التشيك واتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص حركة تنقل الممتلكات الثقافية بالإضافة إلى تجسيد عديد من المشاريع لاسيما في التراث مع جمهورية التشيك بالنسبة لمعالم تاريخية ومواقع أثرية في مدينة وهران وغليزان وقسنطينة وتعاون في مجال الأدب مع المملكة المتحدة، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تعاون مع فرنسا في مجال البحث الأثري.

كما تم التحضير لمشاريع اتفاقيات ثنائية سيتم إبرامها لاحقا مع أذربيجان ومالطا وأوكرانيا وألمانيا والصين والمجر واليونان.

وقدّمت الجزائر خلال هذه السنة تقريرها الأول لمنظمة اليونسكو حول اتفاقية 2005 حول حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتقرير اللجنة التراث العالمي حول قصبه الجزائر. كما عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلق بحماية التنوع الثقافي والبيولوجي والتنوع البيئي إنجاز عديد من العمليات التي سمحت بإشراك السكان في برامج مختلفة ومرافقتهم من خلال تقديم دعم متنوع الأشكال.

18 أما بخصوص تسيير القطاع، أثر تراجع ميزانية التسيير سلبا على سير بعض المؤسسات التابعة للصياغة على غرار الوكالة الوطنية لإنجاز وتسيير المشاريع الكبرى للثقافة والديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية ومعظم المسارح الجهوية ومؤسسة الأوبرا...

في المحور المتعلق ببرنامج التجهيز، تم استلام 19 مرفقا ثقافيا جديدا منهم دار الثقافة لولاية سوق أهراس و5 مسارح جهوية في بشار وبسكرة ونعامة وجيجل والأغواط و5 مكاتب المطالعة العمومية و5 مقرات لمديريات الثقافة في الولايات و3 معاهد للتكوين الفني.

يبقى أن تجميد بعض المشاريع المتوقفة نتيجة قرار التجميد تشكّل انشغال عديد من الفاعلين الثقافيين وتؤثر نسبيا عن تحقيق بعض الأهداف المسطرة في الآجال المحددة.

في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين، بلغ عدد المستخدمين في قطاع الثقافة إلى غاية نهاية السنة 16.930 موظفا وعاملا منهم 270 مستخدم من بين عمال عقود ما قبل التشغيل تم إدماجهم خلال سنة 2020.

وأولت الوزارة أهمية لتحسين التكوين في القطاع من خلال الشروع في مسار إصلاحي يمس التنظيم والتسيير والشؤون البيداغوجية مواكبة لمنظومة التعليم العالي لاسيما وأن مؤسسات

التكوين القطاعية تظم 1.938 طالبا. وفي هذا السياق، تم فتح مصف ما بعد التدرج في المدرسة الوطنية لترميم الممتلكات الثقافية وإشراك الطلبة في إنجاز عديد من المشاريع لاسيما في السينما والسمعي البصري والفنون الجميلة.